

الأطر التنظيمية والتشريعية وحوكمة الاستدامة الثلاثية "الحوكمة البيئية، والاجتماعية وحوكمة الشركات" (حالة دراسية - المملكة العربية السعودية)

Regulatory, Legislative Framework and Triple Sustainability Governance (ESG) (A case study in KSA)

إعداد الباحث/ محمد بن عبد الله الغملاس

المجستير التنفيذي في الحوكمة والسياسات العامة، ماجستير العلوم في المحاسبة كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

Email: malghamlas@gmail.com

ملخص الدراسة:

تعد الاستدامة الثلاثية بمكوناتها الثلاث " البيئية، والاجتماعية وحوكمة الشركات" عنصر أساسي لتحقيق مستهدفات التنمية لبناء اقتصاد مستدام متنوع، حيث أصبحت المكونات الثلاث ذات أهمية متزايدة للحكومات والمستثمرين لاتخاذ القرارات، لذا هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى معرفة أهمية الأطر التنظيمية والتشريعية وطبيعة العلاقة بينها وبين حوكمة الاستدامة الثلاثية؛ بالنظر لنتائج المؤشرات والتجارب والممارسات الدولية باستخدام المنهج الوصفي من خلال تحليل بيانات ومحتويات الأنظمة والتشريعات وطرق الإلزام في التطبيق؛ نجد أن الدول توجهت بشكل صريح لفرض الإلزام بالإبلاغ عنها وإصدار التشريعات والمعايير اللازمة للإفصاح عن التقارير الخاصة بها لتعزيز مستويات حوكمة الاستدامة الثلاثية وتحسين مستوى الإفصاح عن البيانات غير المالية. وقد بينت نتائج الدراسة مدى الاهتمام والطلب المتزايد حول العالم لحوكمة الاستدامة الثلاثية ونمو الاستثمار المسؤول، والأثر الإيجابي الذي تتركه على الجهات التي تطبقها من حيث الفرص والمخاطر والاتجاه العالمي نحو الاستثمار المستدام والإلزامية في الإبلاغ وضعف التطبيق والإفصاح في بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية بالرغم من مرحلة التحول التي تشهدها المملكة في ظل رؤية 2030.

كما خلّصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها إصدار التنظيمات والتشريعات الملزمة بالإبلاغ عن الاستدامة الثلاثية في المملكة، وأهمية دمجها في الخطط الاستراتيجية، وتحسين الإداء المتحقق من التطبيق وإطلاق مؤشرات القياس وتشجيع الشركات على الالتزام ونشر الوعي بفوائدها.

الكلمات المفتاحية: حوكمة، الاستدامة الثلاثية، ESG، المملكة، تنمية، التشريع، التنظيم.

Regulatory, Legislative Framework and Triple Sustainability Governance (ESG) (A Case Study in KSA)

Abstract:

Triple sustainability with its three components "environmental, social and corporate governance"(ESG) is an essential element to achieve development goals for building a diversified sustainable economy, by looking at the results of indicators, experiences, international practices and using the descriptive approach through analyzing for contents of regulations and legislation and the methods of enforcement.

The findings of the study showed mounting attention and rising demand around the world for the triple sustainability governance and the invest in it , the impact it has on the organization that apply it in terms of opportunities, risks and the global trend towards sustainable investment with compulsory to reporting, in addition weak application and disclosure in the business environment in the Kingdom of Saudi Arabia despite the transformation phase that the Kingdom is witnessing in view of vision 2030.

The study also concluded with several recommendations, the most important of which is the issuance of regulations and legislation obligating the reporting of the tripartite sustainability in the Kingdom, the importance of integrating it into strategic plans, the improving performance achieved from the application, launching measurement indicators, and encouraging companies to comply and spread awareness of its benefits.

Keywords: Governance, ESG, triple sustainability, Regulatory and Legislative

1. مقدمة الدراسة:

في ظل التوجه العالمي لمعظم دول العالم نحو الاستدامة وذلك بعد الأزمات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية التي مرت بها الدول، حيث يمر القرن الواحد والعشرون بوتيرة تغيرات، وتطورات متسارعة في بيئة الأعمال الاقتصادية وتنوع الاستثمارات وترابطها فيما بينها على مستوى العالم؛ لتتجه أغلب دول العالم مؤخراً إلى تطبيق مفهوم التحول الشامل من خلال حوكمة الاستدامة الثلاثية في كافة أنشطتها والتوجه إلى اقتصاد أكثر استدامة وشمولية.

حيث تعني Environmental, Social and Governance (ESG) إلي الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وتعرف باختصار (ESG) باللغة الإنجليزية، لذا تعد محور مهم ورئيسي للحكومات والشركات وأسواق المال للاهتمام بتلك المحاور الثلاثية الغير مالية أو المالية الإضافية بخلاف ما كان معمول عليه سابقاً وإلى وقت قريب بالاعتماد على المحور المالي فقط في جانب الإفصاح والشفافية والالتزام، لتشكل حوكمة الاستدامة الثلاثية محور اهتمام مما يعزز مستوى الإفصاح والشفافية لكافة الحكومات في جميع قطاعاتها ومدى تأثيرها على قيمة الشركات والتطلعات المستقبلية لها وفشلها في الاستجابة لتحقيق التنمية المستدامة لاقتصاديات الدول، لتظل العديد من الدول تواجه تحدياً في التطبيق الكامل لحوكمة الاستدامة الثلاثية، مما أدى لتعرض الشركات مؤخراً لضغوط متزايدة من أصحاب المصالح والحكومات لاتخاذ إجراءات بشأن قضايا الاستدامة حيث أصبحت التنمية المستدامة تحظى باهتمام متزايد من قبل الحكومات وأصحاب المصالح والمنظمات الدولية والإقليمية وذلك لدورها المؤثر في الوصول إلى العدالة الاجتماعية والمحافظة على البيئة والوحدة الاقتصادية للأجيال القادمة.

وعلى أثر ضوء ذلك سعت أغلب الحكومات إلى إعادة تقييم أوضاعها في منهجية التنمية المتبعة لديها والتي تغلب عليها نمط استهلاكي بحث للموارد الطبيعة دون مراعاة الاستدامة للأجيال القادمة والتأثيرات التي تحدثها تلك الأنماط الاستهلاكية في كافة الأبعاد؛ وفي ظل العمل على أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدها منظمة الأمم المتحدة في عام (2015)، متضمنة سبعة عشر هدف من أهداف التنمية المستدامة مما زاد من أهمية العمل على حوكمة الاستدامة الثلاثية من أجل تحقيق تلك الأهداف على المدى المتوسط والبعيد، كما إن العمل على تطبيق الاستخدام الأمثل في حوكمة الاستدامة الثلاثية يؤدي إلى ما يسمى بالاستثمار المستدام (المسؤول) وتحقيق النمو مما يؤدي لجذب المستثمرين وتحسين أداء الشركات وتعظيم العوائد مع تقليل المخاطر المستقبلية للشركات، وزيادة شريحة المستثمرين مما ينعكس على ذلك بمساهمة بيئية ومجتمعية فاعلة في الوطن وخلق رؤية واستراتيجية تتواءم مع المحيط الخارجي والداخلي وتطلعات الدول في تحقيق التنمية المستدامة.

لذا تعد التشريعات والتنظيمات اللبنة الأساسية التي تؤسس الإطار العام بين كافة الاطراف وتحدد طبيعة العلاقات التي تنشأ في تلك المنظمات سواء كانت داخلية او خارجية ومدى تطبيق مبادئ الاستدامة الثلاثية في تلك الشركات، حيث تشير العديد من الدراسات ظهور الأزمات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على مستوى العالم الي القصور في تطبيق مبادئ الاستدامة الثلاثية وضعف معايير الإفصاح والابلاغ نتيجة ضعف القوانين الصادرة من الجهات الاشرافية او التنظيمات الداخلية في المؤسسات وعدم وجود رقابة وكفاءة فعالة والبعد عن تلك الافصاحات نتيجة غياب التشريعات والتنظيمات.

ومن جهة أخرى، تتكون بيئة الأطر التنظيمية والتشريعية من عدة مستويات هرمية تتسق فيما بينها في مستويات التراتب والإلزام من دستور، أنظمة، لوائح، سياسات وتعليمات، لتأسس بذلك بيئة تنظيمية تحكم طبيعة التعاملات في بيئة الأعمال وتحكم كافة الأطراف في تنظيم متطلباتهم والتزاماتهم البيئية والاجتماعية والمؤسسية،

بهدف تحسين واقع الإفصاح والانضباط في تلك الممارسات حيث ارتبطت الشركات بالأجهزة الحكومية في الدول منذ نشأتها بشكل منظم نتيجة القوانين واللوائح الصادرة من خلالها ومتطلبات أصحاب المصالح في الشركات التي ظهرت في ذلك الوقت؛ لتبدأ بعملية تنظيم إطار العمل وطبيعة العلاقات بين المستثمرين وأصحاب المصلحة من قبل عدد من الجهات المشرفة على تلك الكيانات، وتستجيب الجهات المشرفة من وقت لآخر لمتطلبات الإفصاح والإبلاغ بتغيير الأوضاع الاقتصادية والأزمات على مر الزمن ونتيجة لذلك أصبحت هذه التنظيمات جزء من الثقافات التنظيمية المشتركة والتي أثرت في ثقافة الشركة وتكوينها في مرحلة لاحقة ومدى احتكاك الشركة بالجهات الخارجية العالمية في أسواق العالم واستجابتها لطبيعة التعاملات الخارجية.

حيث عملت الجهات المشرفة على الشركات في بناء إطار تنظيمي ولوائح تنظيمية وتأسيس بيئة أعمال منظمة بين كافة المتعاملين، لذا ترتبط التشريعات والتنظيمات بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للدولة واستراتيجيتها التي تعد من الركائز المؤثرة على استراتيجيات الشركات وكفاءة العمل الإداري لتصنع ميزة تنافسية وثقافة نوعية لتلك المنظمة من أبرزها: الكفاءة الإدارية والمهنية، وكفاءة فرق العمل، من هنا تبرز أهمية التنظيمات التي تحكم الإطار العام لحوكمة الاستدامة الثلاثية لكلا القطاعين العام والخاص.

واستناداً لما سبق سنتطرق الدراسة إلى معرفة دور التنظيمات التشريعية ومساهمتها في حوكمة الاستدامة الثلاثية طوال الفترة السابقة التي تصل إلى عشرين عام تقريباً منذ تاريخ ظهورها والوقوف على التجارب الدولية والممارسات لمعرفة ذلك الأثر.

1.1. مشكلة الدراسة:

تعتبر جهود الاستدامة الثلاثية من الأنشطة الحديثة التي تتناول القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتعد تلك الممارسات إحدى ركائز الاهتمام مؤخراً منذ مطلع القرن الواحد والعشرون حيث حظيت بأهمية كبيرة على مستوى كافة الحكومات في جميع قطاعاتها وأسواق المال ومدى تأثيرها على قيمة الشركات والتطلعات المستقبلية لها وتعرضها لفشل في الاستجابة لتحقيق التنمية المستدامة، مما يؤدي لتعرض الشركات لضغوط ومخاطر متزايدة من أصحاب المصالح والحكومات لاتخاذ إجراءات بشأن قضايا الاستدامة، وقد ينتج عن ذلك خسارة في الأعمال وانخفاض في القيمة السوقية للشركة وفقدان الفرص.

2.1. أهمية الدراسة:

نظراً لحدثة الموضوع لم تهتم الدراسات كثيراً بحوكمة الاستدامة الثلاثية وتقاريرها في بيئة الأعمال السعودية، بالإضافة إلى نقص الدراسات التي درست تبني إطار لحوكمة الاستدامة الثلاثية "ESG"، ووجود فجوة وقصور في المعلومات المفصّل عنها والإطار العام المنظم لها، لذلك تتركز أهمية الدراسة في معرفة التحديات التي تواجه نقص الإفصاح وغياب المعايير والإلزامية الأنظمة والتشريعات التي تتعلق بالممارسات الإفصاحية والالتزام بها وضعف الأطر التنظيمية بشأن قضايا الاستدامة الثلاثية في المملكة، ومعرفة درجة الروابط بين الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة، وبما يمتد إلى القطاع العام والقطاع الغير ربحي بهدف الوصول إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق تنمية مستدامة على كافة الأصعدة،

وإلى الاهتمام المتزايد من قبل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان وسمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بأهمية الاستدامة الثلاثية لتحقيق رؤية المملكة 2030 التي ارتكزت على: وطن طموح، اقتصاد مزدهر ومجتمع حيوي؛ لتأسس بذلك مرحلة تحول شاملة وزيادة القدرة التنافسية للشركات السعودية وتعزيز مساهمة كافة القطاعات في الناتج المحلي في ظل مرحلة التحول التي تشهدها المملكة وفتح السوق للاستثمار الأجنبي المباشر وانفتاح المملكة على الأسواق العالمية وإندماجها في الاقتصاد العالمي.

3.1. الهدف من الدراسة:

تهدف هذا الدراسة إلى تحليل محتوى الأطر التنظيمية والتشريعية وحوكمة الاستدامة الثلاثية "ESG" المطبقة في المملكة، وأثر غياب التنظيمات واللوائح على حوكمة الاستدامة الثلاثية في بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية والتعرف على واقع الإفصاح للشركات المدرجة في السوق المالية، وأثر غيابها على المنظمات مع التعرف على الفرص والمخاطر المتحققة للمنظمات وطرق الإلزام في عملية التطبيق ومن ثم تقديم توصيات مبنية على واقع الممارسات العالمية والمؤشرات الدولية. وذلك من خلال الإجابة على التساؤل التالي:

ما العلاقة بين الأطر التنظيمية والتشريعية وحوكمة الاستدامة الثلاثية؟

وينبثق من هذا التساؤل التساؤل الفرعيين التاليين:

1. هل هناك علاقة بين الأطر التنظيمية والتشريعات وحوكمة الاستدامة الثلاثية؟ وماهية طبيعة العلاقة بينهما؟
2. ما مدى إمكانية تطبيق إطار حوكمة الاستدامة الثلاثية في المملكة العربية السعودية؟

4.1. منهجية الدراسة:

تعتمد منهجية هذه الدراسة على المنهج الوصفي لواقع الأطر التنظيمية والتشريعية لحوكمة الاستدامة الثلاثية "ESG" وأثرها على بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال الجمع بين الجوانب النظرية والتطبيقية واستعراض الأطر التشريعية التي تناولت بشكل كامل أو جزئي عنصر أو أكثر من عناصر الاستدامة الثلاثية، ورصد واقع الممارسة في السوق المالية السعودية ومن ثم تحليل نتائج الدراسة وتقديم تفسيرات لتلك النتائج ووضع مقترحات ومؤشرات. ويأمل الباحث أن تسهم نتائج هذه الدراسة في معرفة طبيعة العلاقة فيما بينهما وبناء إطار لحوكمة الاستدامة الثلاثية في بيئة الأعمال في المملكة وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة والتطلعات المستقبلية لأصحاب المصالح والحكومات.

2. الإطار النظري:

الاستدامة:

فقد عرفها تقرير التنمية المستدامة "أنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الأضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها"، لذا يعبر مفهوم الاستدامة (Sustainability) عن تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتهم، والتي تعني المفاهيم التي تحقق المنفعة للأجيال القادمة مع الحفاظ على الموارد وتقليل الهدر منها نتيجة ما تشهد من عوامل متغيرة في الواقع الكوني والتطورات السريعة والزيادة السكانية والاستنزاف السريع للموارد الطبيعية،

حيث ظلت البشرية منذ القدم تستهلك الموارد الطبيعية دون المحافظة على فكرة استدامتها وديمومتها. لذا تتضمن الاستدامة مجموعة من الجوانب والمفاهيم المختلفة والتي تعرف بالجانب المالي الاقتصادي، الجانب الأخلاقي المجتمعي البيئي والجانب النظامي المؤسسي الذي يعكس الأطر التنظيمية والتشريعية التي تُمكن الشركات والكيانات من تطبيق معايير الاستدامة، ومن حيث الجانب الأخلاقي فهو يعبر عن الدوافع الأخلاقية بالحفاظ على الموارد ومكتسبات الأجيال القادمة، أما من حيث الجانب المالي الاقتصادي فهو يصل في مضمونه إلى الاستثمار المستدام وزيادة ثقة أصحاب المصالح والمستثمرين. حيث بدأ مفهوم الاستدامة مع بداية الألفية بالانتشار عن طريق الأهداف الإنمائية للألفية وصولاً إلى أهداف التنمية المستدامة الصادرة في عام 2015م والتي تشكل خارطة طريق للاستدامة.

مفهوم حوكمة الاستدامة الثلاثية "ESG":

ظهرت تلك الأبعاد الثلاث بشكل متتالي نتيجة لازمة التاريخية للقضايا "المجتمعية والبيئية والاقتصادية" وترابط العالم كمجموعة واحدة، والتوجه لتبني قيم ومبادئ إنسانية في الاستثمارات واهتمام المستثمرين لها كونها بيانات غير مالية مؤثرة في اتخاذ القرارات، حيث يعد مفهوم حوكمة الاستدامة الثلاثية "ESG" من المفاهيم المنتشرة حديثاً في وقتنا الحاضر والذي يرمز إلى مفهوم أشمل عما كان معمول به سابقاً قبل الألفية حيث كان الهدف الرئيسي الجانب المالي الربحي فقط ومدى تحقيق الأرباح في الاستثمار في الشركات دون النظر إلى حوكمة الاستدامة الثلاثية في كافة أنشطتها، وقد أشار البريدي (2015) لمكونات الاستدامة التي تتكون من ثلاث ركائز أساسية مترابطة الركيزة الأولى البيئة بمكوناتها الطبيعية الماء والهواء والتربة والبيئة المستحدثة المباني والمرافق، الركيزة الثانية الاقتصاد استغلال الموارد وتنميتها بما يحقق رفاهية المجتمع بطريقة فاعلة، الركيزة الثالثة المجتمع بما يحقق العدالة والديمقراطية. وقد عرفت Financial Times حوكمة الاستدامة الثلاثية "ESG" بأنها مجموعة من مؤشرات الأداء غير المالي التي تشمل قضايا البيئة وحوكمة الشركات والأخلاقيات المستدامة والتأكد أنها موجودة لضمان المساءلة ومعرفة الأداء المستقبلي حيث يعد مصطلح عام يستخدم في أسواق رأس المال من قبل المستثمرين وأصحاب المصلحة. بينما عرفها مؤشر MSCI العالمي بأنها العوامل التي تأخذ في الاعتبار العوامل البيئية والاجتماعية وعوامل الإدارة إلى جانب العوامل المالية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

كما تشير بعض الدراسات إلى أن الفكرة الأولى لإثارة الجوانب البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات عندما أظهر مجموعة صغيرة من المستثمرين اهتمامهم بتلك الجوانب (Richardson, 2009). وقد نما مفهوم (ESG) من نظرية الاستثمار المسؤول والمعروف بالاستثمارات التي تدمج قضايا البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، كذلك يعرف بالاستثمار الأخلاقي والاستثمار الأخضر وجميعها تعرف بالاستثمار المستدام، لذا تعد الجوانب غير المالية والتي أصبحت الآن ذات قيمة عالية لأصحاب المصالح والمستثمرين وذات أهمية متزايدة عند تحليل الشركات وتقييمها لتحقيق الاستدامة في المنظمة من خلال الثلاثة محاور والتي تعتبر عوامل غير مالية تؤثر في قدرة الشركة واستراتيجيتها على النجاح والاستمرار وخلق قيمة على المدى البعيد. وفي ظل تزايد المخاوف بشأن الظواهر المناخية وجوانب الاستدامة يوماً بعد يوم يزداد عدد الشركات الصديقة للبيئة وهذا لا يكفي لاقتصاد مستدام حيث تركز أغلب الدراسات على بعد واحد للاستدامة، أما عند النظر في استخدام مفهوم "ESG" يجب النظر إلى هذه الأبعاد الثلاثة معاً من أجل الوصول إلى اقتصاد مستدام،

حيث أن الاستدامة البيئية "Environmental" تعبر عن ممارسات الشركة ودورها في الجوانب البيئية ومدى حمايتها للبيئة نتيجة أنشطتها العملية التي تقوم بها والقدرة على الحد من المخاطر المختلفة التي تضر بالبيئة الطبيعية مثل حادثة تسرب النفط لشركة BP في خليج المكسيك في عام 2010م وما الحقته من أضرار في البيئة، بينما تعبر الاستدامة المجتمعية "Social" عن طبيعة علاقة الشركة مع مجتمعها الداخلي والخارجي وكيف تتواصل معهم وتأثر بهم ومدى مساهمتها في تنمية المجتمع المحيط بها وتعزيز الصحة والسلامة في بيئة الشركة والمجتمع. أما الحوكمة "Governance" فيعبر عن طبيعة إدارة الشركة بالقواعد والإجراءات القانونية والتنظيمية الداخلية والخارجية فهي حوكمة عمل مؤسسي إداري باستخدام أساليب الشفافية والافصاح والمحاسبة ومنع تضارب المصالح ليعود مفهوم حوكمة الشركات من المفاهيم القديمة.

وعلى مستوى أسواق المال فقد استخدم مصطلح "ESG" كثير في أسواق المال، ففي دراسة Friede et al., (2015)، والتي فحصت أكثر من 2000 شركة حول الإفصاح عن "ESG" وأداء الشركات وجدت أن 90% منها تشير إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين "ESG" والأداء. كما أثبتت دراسة على سوق الأسهم الصيني أن الإفصاح القوي عن حوكمة الاستدامة الثلاثية "ESG" يعزز من وجود سبولة في سوق الأسهم (Chen Meng-tao et al., 2022). كما أشارت دراسة Aouadi et al. (2016) لعينة من 4000 شركة في 58 دولة وتوصل المؤلفون إلى أن عوامل "ESG" لها تأثير هام وإيجابي على القيمة السوقية. حيث تشير بعض الدراسات إلى أن وجود معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات يتم تطبيقها من قبل الشركات يساعدها في تحقيق العديد من الفوائد منها: معرفة درجة المخاطر والفرص الواعدة، وتحسين جودة المعلومات المالية، وبناء استراتيجية واضحة تتواءم مع بيئة الشركة، وتخلق قيمة مستدامة ونمو متطور للشركة، وتمتد الفوائد إلى بيئة المحللين لتصبح توقعاتهم أكثر دقة وأقل تشتتاً وتنخفض مخاطر انهيار أسعار الاسهم، وتكمن فوائد وأهمية الاستدامة الثلاثية للشركة والمستثمرين في وقت واحد مما أدى إلى زيادة شعبية الشركات في الإفصاح عن الاستدامة الثلاثية ليرتفع حجم الاستثمارات أكثر من عشرة اضعاف من عام 2002 إلى 2020م ليصل 40.5 تريليون دولار أمريكي على مستوى العالم مع نسبة 75% منها تملكها فئة المؤسسات من المستثمرين مع سيطرة أوربية على نسبة 50% من حجم هذا الاستثمار، كما أن حجم الأصول العالمية في "ESG" في طريقها للوصول إلى 53 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2025م وهو ما يمثل أكثر من ثلث إجمالي المتوقع البالغ 140 تريليون دولار أمريكي وفق تقرير (Bloomberg Intelligence, 2021). وقد عملت صناديق الثروة السيادية بدمج الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة في قرارات الاستثمار ضمن إطار العمل لمبادرة صناديق الثروة السيادية في الكوكب الواحد التابعة لمجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية.

وفي الأسواق المالية المتقدمة ترتبط الشركات التي تلتزم بالإفصاح عن "ESG" بفوائد عديدة منها: أخطار سوق منخفضة، ومخاطر ردة الفعل السلبي، ومخاطر خاصة بسبب انخفاض احتمالية التقاضي (Sassen et al., 2016). كما عملت بعض الأسواق المالية أو الجهات المشرفة على الأسواق باعتماد التعليمات، الأدلة، التنظيمات لأطر الإفصاح وتحديد متطلبات بعضها الأدنى لاستيفائها والالتزام بها وتقديم تقرير الاستدامة للمستثمرين بشكل تدريجي بين الأسواق المالية من حيث الأطر والتنظيمات ونوعية المعلومات ودرجة الالتزام سواء كان (اختيارياً، الامتثال أو التوضيح، أو الإلزام التام). واستجابة لهذا الطلب أفصحت 83% من الشركات المسجلة لدى هيئة الأوراق المالية والأسواق الأمريكية U.S. Securities and Exchange Commission (SEC) عن بعض المعلومات المتعلقة بالاستدامة في ملفاتها التنظيمية بالرغم من الطوعية في عملية التنظيم لمثل تلك الإفصاحات (Cohen et al. 2015).

كما أضاف (Bernow et al.2019) أنه ليس من المستغرب في ظل طوعية الإفصاح في الأسواق الأمريكية أن يشتكي المستثمرون وأصحاب المصلحة من نقص المعلومات القابلة للمقارنة بين الشركات. وفي الوقت نفسه تنظر العديد من الولايات القضائية في أمريكا إلى الأخذ بعين الاعتبار إلزامية الإبلاغ عن تقارير الاستدامة، كما دعت اللجنة الاستشارية للمستثمرين التابعة لـ (SEC) إلى مطالبة الشركات المسجلين في الهيئة بتقديم معلومات عن قضايا "ESG" التي تعتبر جوهرية للمستثمرين عند اتخاذ قرارات الاستثمار وقرارات التصويت.

أما عن تقرير الاستدامة (Sustainability Report) فهو تقرير يصدر من قبل الشركة تفصح فيه عن مدى ممارساتها لحوكمة الاستدامة الثلاثية ونشره لأصحاب المصالح والمستثمرين. حيث تعد تقارير "ESG" أكثر مصداقية من عمليات التقييم الداخلية التي تتم داخل المنظمات حيث إن المنظمات التي تتمتع بهياكل حوكمة قوية وسياسات اجتماعية مسؤولة تمتلك مرونة أكثر في التصدي للتحديات العالمية، مما أدى إلى تسريع معدل اعتماد أسس الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الأعمال فوجود نظام شامل للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الأعمال يحقق التنمية المستدامة العالمية (كريري، 2021). ووفق مسح بياني عملته KPMG في عام 2018م وجدت أن 78% من أكبر الشركات في العالم تدمج الآن البيانات المالية وبيانات الاستدامة في تقاريرها المالية السنوية مما يشير إلى أنهم يعتقدون أن معلومات "ESG" مهمة للمستثمرين، كذلك وجدت أن 72% من الصناديق الكبيرة أدرجت عوامل "ESG" في قراراتها الاستثمارية.

وفي تقرير معهد بلاك روك للاستثمار (Blackrock Investment Institute,2015)، أشار إلى أن الشركات التي تحصل على درجات عالية في مقاييس الاستدامة الثلاثية تميل إلى التكيف بسرعة مع التغيرات البيئية والاجتماعية واستخدام الموارد بكفاءة وأشراك الموظفين وتواجه أخطار أقل من الغرامات التنظيمية أو الضرر الذي يلحق بالسمعة. بالإضافة إلى توجه وكالات التصنيف الائتماني الآن إلى دمج عوامل الاستدامة الثلاثية في منهجيات التصنيف الخاصة بها مثل Standard & Poors والتي أدخلت ما يقارب من مائة إجراء لها ولم تعد قياس أداء الشركات من خلال الربحية والحصة السوقية وحدها كافية.

من جانب آخر برز تأثير غياب الجانب التنظيمي والتشريعي ومدى امتداد تلك التأثيرات على الاستدامة والنمو للشركات وللحكومات بشكل عام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وما أشار له (البسام، 2016م) "أن جودة التشريعات والقوانين تعد عناصر مهمة لتحقيق التنمية" (ص 85). مما أدى إلى ظهور حلول بديلة مؤخراً قد لا تصل إلى فعالية التنظيمات التي تصدر من الجهات الاشرافية على الأسواق أو الكيانات من خلال تبني بعض المتطلبات من قبل بعض المنظمات غير الربحية مثل الأمم المتحدة لأسواق رأس المال المستدامة (SSE) والاتحاد الدولي للبورصات وكبار الصناديق الاستثمارية ومدى تأثيراتهم على الشركات والكيانات التي لهم مصالح فيها، من خلال إصدار مثل تلك المعايير الاسترشادية الغير ملزمة "اختيارية" لحث الشركات على استخدامها والاسترشاد عند الإفصاح في تقريرها عن الاستدامة الثلاثية وتلبية الاحتياج لتلك الفئات ورفع جودة الإفصاح والشفافية للبيانات الغير مالية المفصح عنها، وكأن الحال يعود بناء إلى واقع ظهور وإلزام الحوكمة في القطاع الخاص؛ كما أشار (Arun et al., 2021) وآخرون إلى أن البنوك تتحمل مسؤولية مزدوجة في قضايا الاستدامة لأنها من جانب هي شركات ومن جانب آخر لها دور حاسم في تمويل وتوجيه الأموال نحو استثمارات مستدامة ومسؤولة وتسهيل الوصول إلى المنتجات المالية،

كما وجدوا ان النهج التنظيمي القوي للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات يعزز من ممارسات الاستدامة للبنوك في دول البريكس "BRICS" ويجب إدخال قواعد الإفصاح الإلزامي على مستوى الدولة وأن هناك فعالية أكبر للنهج الإلزامي من النهج الطوعي في الاستدامة الثلاثية.

واقع تطبيق الاستدامة الثلاثية في المملكة العربية السعودية:

سعت المملكة في خططها الاستراتيجية منذ إطلاقها في السبعينات الميلادية حتى الخطة التنموية التاسعة إلى تعزيز الجوانب الاقتصادية والاستدامة المالية والتنمية البشرية وبما يتماشى مع النظام الأساسي للحكم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث، ليؤكد ذلك النظام العام للبيئة مع بداية الألفية بالمحافظة على الموارد الطبيعية وجعل التخطيط البيئي جزء لا يتجزأ من التخطيط الشامل للتنمية لتأتي الاستراتيجية الوطنية للصحة والبيئة لتعكس اهتمام المملكة بحماية البيئة وتطوير أنظمتها في إطار متطلبات التنمية المستدامة، لذا تعد بداية رحلة المملكة في ممارسات عناصر حوكمة الاستدامة الثلاثية بكافة أبعادها متفاوتة وحديثة، حيث سعت المملكة منذ إطلاق رؤية المملكة بمحاورها الثلاثة وطن طموح، مجتمع حيوي واقتصادي مزدهر والتي دمجت في رؤيتها أهداف التنمية المستدامة وسعت على دمج تلك الاهداف في برامج الرؤية الثلاثة عشر برنامج، ليرتبط كل هدف او أهداف ببرنامج او اكثر لتحقيق التنمية المستدامة لكيانات القطاع العام، ففي جوانب الاستدامة الثلاثية نجد ان أغلب البرامج عززت من مفهوم الاستدامة الثلاثية في استراتيجيتها وفي تقاريرها.

أيضاً، قدمت المملكة الاستعراض الطوعي الوطني الأول لأهداف التنمية المستدامة في عام 2018م، وطلقت المملكة العديد من المبادرات في الأبعاد الثلاثة مثل السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر حيث تهدف مبادرة السعودية الخضراء إلى زيادة توجه اعتماد المملكة على الطاقة النظيفة، العمل على خفض أثر الانبعاثات الكربونية، والتصدي لتغير المناخ والتزام المملكة بالوصول إلى صافي الانبعاثات الصفرية بحلول عام 2060م كذلك مصادقة المملكة على اتفاقية باريس للمناخ، وبالرغم من الاسهامات الكبيرة لرؤية المملكة في تحقيق الاستدامة بكافة ابعادها الا أنه لا يوجد تنظيم او تشريع موحد يلزم الشركات في كافة القطاعات بالالتزام بعناصر الاستدامة الثلاثية والافصاح عن تقارير الاستدامة، حيث استهدفت الرؤية زيادة مشاركة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من 40% الي 65% في عام 2030 بالإضافة إلى القطاع غير الربحي والمساندة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للجهات في المملكة.

وفي السياق نفسه، عملت بعض الجهات في المملكة على إصدار بعض اللوائح او التعليمات أو الأدلة الاسترشادية لمكون واحد من عناصر الاستدامة الثلاثية دون العناصر الأخرى فعلى سبيل المثال في هيئة السوق المالية ووفق نظام السوق المالية المنظم للإفصاح والشفافية فقد أصدرت الهيئة لائحة حوكمة الشركات منذ 2006م، وتدرجت في عملية تطبيق أحكامها في بُعد حوكمة الشركات ولم تغطي البعدين الآخرين البيئي والاجتماعي، فقد أشاره اللائحة بشكل مبسط جداً إلى فقرة استرشادية عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ومبادرات العمل الاجتماعي دون أي تفصيل او توجهات واضحة في ظل أهداف التنمية المستدامة، كذلك أصدرت السوق السعودية مؤخراً في عام 2021م دليل استرشادي للإفصاح البيئي والاجتماعي وحوكمة الشركات للمساعدة على الإبلاغ عن ممارسات الاستدامة دون الإلزام بالتطبيق؛ وفي جانب وزارة التجارة أعلنت في 2020م عن مبادرة التنمية المستدامة والبيئة متضمنة التحول الرقمي في خدماتها لتحويل الوزارة للوزارة الخضراء في كافة تعاملاتها وتحفيز الشركات لتطبيق المعايير الوطنية للاستدامة، وقد سبق ذلك نظام الشركات في عام 1965م،

الذي وضع المبادئ الأولية لحوكمة الشركات دون التطرق للأبعاد الأخرى، كما تضمن برنامج صندوق الاستثمارات العامة في استراتيجيته الاستثمارية الاستثمار المسؤول والمشاريع المستدامة في قراراته الاستثمارية وتوجه لإصدار السندات الخضراء كإسهامات واضحة في القضايا البيئية.

وقد تبنت العديد من المنظمات غير الربحية بعض المؤشرات للأسواق المالية ومزودي خدمة المؤشرات العالمية أصبحت تصدر مؤشرات لقياس مؤشر الاستدامة الثلاثية "ESG" ولا يوجد معيار واحد لإعداد التقارير حيث يتبنى الاتحاد الدولي للبورصات (The World Federation of Exchanges Limited (WFE) مبادئ وتعليمات إرشادية لتقارير حوكمة الاستدامة الثلاثية والذي يعد أكبر اتحاد عالمي للأسواق، كما أصدرت الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة The United Nations Sustainable Development Goals (SDG) وعرفت أيضاً بمسمى الأهداف العالمية والتي تتكون من سبعة عشر هدف اعتمدتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030م، حيث تشكل تلك الأهداف خطة عمل متكاملة فيما بينها لتحرير البشرية من الفقر والعمل على إعادة كوكب الأرض إلى مسار التنمية المستدامة والتي تعكس ثلاثة أبعاد للتنمية المستدامة وأن التنمية يجب أن توازن بين تلك الجوانب؛ ومن أجل مراقبة التقدم في أهداف التنمية المستدامة فقد تم تقسيم الأهداف السبعة عشر إلى 169 هدف والتي تم تقسيمها إلى 242 مؤشراً عالمياً.

أما من حيث مبادئ الاستثمار المسؤول (The Principles for Responsible investment (PRI فقد عملت على توفير إطار تطوعي يستهدف القطاع المالي ويشجع المستثمرين لدمج القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة "ESG" في إدارة محافظهم الاستثمارية حيث يلتزم المستثمرون الذين يوقعون على مبادئ الاستثمار المسؤول بالالتزام بستة مبادئ لتعزيز الاستثمار المستدام ويجب عليهم إشعار المنظمة بشكل سنوي عن مدة الالتزام، وقد وصلت عدد الجهات التي وقعت على هذه المبادرة ما يزيد عن 5000 جهة والتي تتبناها الأمم المتحدة ليصل إجمالي الأصول المدارة ما يزيد عن 121 تريليون دولار أمريكي بنهاية شهر يوليو من عام 2022م والمنشورة على موقع مبادئ الاستثمار المسؤول.

وفي منظمة مبادرة إعداد التقارير العالمية (The Global Reporting Initiative (GRI والتي تعد منظمة مستقلة وغير هادفة للربح تم أنشائها في عام 1997م تهدف إلى تحقيق اقتصاد عالمي مستدام، تقوم بتزويد الشركات بمشترك عالمي بشأن تأثيراتهم في جوانب معايير الاستدامة وتشمل: البيئة والمسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات، حيث يغطي الإطار ست مبادئ مختلفة تعمل جميعها حول تعزيز الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وتنظيمها لتشمل حقوق الإنسان والبيئة، الاقتصاد، المجتمع، مسؤولية المنتج، ممارسات العمل والعمل اللائق ويتم تغطية جوانب الحوكمة تحت الفئة الاقتصادية؛ وتقوم المنظمة بتوفير إرشادات ومعايير عن الاستدامة الثلاثية وتهتم المنظمة بنشر المبادئ الأساسية الاسترشادية لإعداد التقارير وذلك من أجل الإبلاغ عن الاستدامة والإسهام في تفعيل نشر تقارير الاستدامة للمنظمات، حيث تعد الأكثر استخداماً في العالم وفي أسواق المال والأولى التي ركزت على تلك التقارير.

إما عن مجلس معايير محاسبة الاستدامة (The Sustainability Accounting Standards Board (SASB وهي منظمة غير ربحية تابعة للأمم المتحدة تقوم بإنشاء المعايير المحاسبية وعوامل الاستدامة في القطاع الخاص ليتم استخدامها في لجنة الأوراق المالية والأسواق وقد أصدرت إطار استرشادي للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والذي يضع معايير للإفصاح عن معلومات الاستدامة المالية من قبل الشركات لمستثمريها.

ومن حيث المؤشرات العالمية مؤشر MSCI-ESG وهو مؤشر يقيس مدى تحقيق الشركات معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لدخولها للمؤشر من خلال ثلاثة تصنيفات الشركات القيادية، المتوسطة والضعيفة. كذلك مؤشر داوون جونز للاستدامة (Dow Jones Sustainability index) ويعد من المؤشرات الرائدة في مجال الاستدامة الثلاثية وكذلك التقارير البحثية ESG Invest والتي تقيم أداء الشركات في الاستدامة من خلال تسعة ابعاد وثلاثة وأربعين قضية للاستدامة الثلاثية ESG. كما نشر مجلس المعايير الدولية في الربع الأول من عام 2022 مشروع المعايير الدولية للتقرير عن الاستدامة والمطالبة بالإفصاح عن المعلومات ذات العلاقة بالاستدامة لأبداء مرنّيات العموم مما يعكس التوجه المتسارع على مستوى العالم لتطبيق الإفصاح عن تقارير الاستدامة لكافة الشركات.

وفي ظل الجهود المبذولة من المملكة لتحقيق الاستدامة المتنوعة والتزامها بالاتفاقيات الخارجية في قضايا الاستدامة، ولما يشكله القطاع الخاص من شريك في تحقيق تلك المستهدفات التي ترمي لها المملكة تبرز أهمية الأنظمة التشريعية للاستدامة الثلاثية وكيفية الإفصاح عنها وتقديم التقارير لأصحاب المصلحة سواءً على القطاع العام أو الخاص، وبحسب علم الباحث فإنه لا يوجد تنظيم أو تشريع ينظم الإطار العام وآلية الالتزام في حوكمة الاستدامة الثلاثية بشكل شامل وموحد وصريح في ظل الأهمية والفوائد المتحققة لكافة الأطراف ولا يوجد مؤشرات للقياس ومنظمات محلية، بالرغم من نص عليّة النظام الأساسي للحكم في المسؤوليات الاجتماعية والبيئية، وما اهتمت به رؤية المملكة في مستهدفاتها. وقد شهد واقع التطبيق في المملكة مؤخراً بعض الممارسات المحدودة جداً من قبل الشركات المدرجة بالاهتمام بحوكمة الاستدامة الثلاثية وخصوصاً بعد جائحة كورونا والعمل على نشر تقارير الاستدامة إما بشكل مستقل كتقرير أو دمجها مع تقرير مجلس الإدارة بشكل مقتضب أو الإشارة لها في موقع الشركة كخبر مما يعكس عدم الاستقرار التنظيمي والتشريع لتلك التقارير وتعقيد القياس وعدم معرفة الجهود المبذولة والإسهامات المتحققة في التنمية المستدامة وصعوبة الحصول على المعلومة ورصد مدى التطور والنمو والمقارنة لمثل تلك الممارسات في حين أن معظم الشركات لا تفصح عن الاستدامة الثلاثية بشكل شامل وواضح، وظل الإفصاح والالتزام من قبل الشركات بعناصر حوكمة الاستدامة الثلاثية أقل من المأمول في واقع بيئة الشركات ويستند في بعض الحالات النادرة إلى المؤشرات العالمية الصادرة من المنظمات غير الهادفة للربح.

جدول (1): واقع الممارسة للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية لنشر تقارير الاستدامة الثلاثية:

اسم الشركة	القطاع	نشر تقرير	الإطار الاسترشادي	الانضمام	مصادقة	الترتيب وفق
		مستقل عن الاستدامة	للتقرير	للمؤشرات العالمية للاستدامة	التقرير من طرف خارجي	ESG invest (ESG Ranking in Tadawul)
شركة الاتصالات السعودية	الاتصالات	2019م، اول تقرير	المبادرة العالمية	لم تنضم	لا يوجد	2019
			لإعداد التقارير			4
			(GRL)، الميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC)			2020
						2

<table><tr><td>2019</td><td>14</td></tr><tr><td>2020</td><td>9</td></tr></table>	2019	14	2020	9	يوجد	MSCI ESG	المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRL) ومجلس الاعمال العالمي للتنمية المستدامة، وأطر أخرى	2021م، اول تقرير	الطاقة	شركة الزيت العربية السعودية
2019	14									
2020	9									
<table><tr><td>2019</td><td>3</td></tr><tr><td>2020</td><td>2</td></tr></table>	2019	3	2020	2	يوجد	MSCI ESG	المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRL) وأطر داخلية من قبل الشركة	2015، أول تقرير منشور، مع الإشارة في تقرير الى عام 2011م كبداية.	المواد الأساسية	الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)
2019	3									
2020	2									
<table><tr><td>2019</td><td>9</td></tr><tr><td>2020</td><td>8</td></tr></table>	2019	9	2020	8	لا يوجد	لم تتضمن	المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRL)	2018، أول تقرير	السلع الاستهلاكية الكمالية	شركة جريز للتسويق
2019	9									
2020	8									
<table><tr><td>2019</td><td>48</td></tr><tr><td>2020</td><td>19</td></tr></table>	2019	48	2020	19	لا يوجد	لم تتضمن	المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRL)	2021م، اول تقرير	السلع الاستهلاكية الأساسي	الشركة السعودية لمنتجات الألبان والأغذية (سدافكو)
2019	48									
2020	19									
<table><tr><td>2019</td><td>1</td></tr><tr><td>2020</td><td>1</td></tr></table>	2019	1	2020	1	لا يوجد	لم تتضمن	المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRL) ومعايير محاسبة الاستدامة (SASB)	2017، أول تقرير	السلع الاستهلاكية الأساسي	شركة المراعي
2019	1									
2020	1									

المصدر: اعداد الباحث، مواقع الشركات وتقاريرها، موقع تداول، ESG invest، MSCI

كما يتضح من الجدول أعلاه، حداثة النشر لتقارير الاستدامة الثلاثية لمعظم الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية ومحدوديتها، وبالرغم من عدم توفر المعلومات اللازمة لكافة الشركات فقط تم الاطلاع على الافصاحات والاطار المعلن عنها من قبل الشركات المدرجة، للنظر في مدى تقديم تقارير الاستدامة الثلاثية بشكل منتظم ونشرها سواء على موقع السوق او موقع الشركة، وقد تفاوتت المعلومات المنشورة وجودتها فيما بين الشركات كما يظهر في الجدول رقم (1)، حيث يتضح من الجدول مستوى الانخفاض في الإفصاح عن تقارير الاستدامة للشركات المدرجة وخصوصاً في البعد الاجتماعي والبيئي في ظل غياب

الأطر التنظيمية والتشريعية لها وعدم استقرار توقيت الإفصاح عن مثل تلك التقارير للجمهور واستمراريتها بشكل سنوي، كما تفاوتت بعض الشركات في توحيد مصدر الحصول على هذه التقارير من حيث الاعلان عنها في موقع السوق او نشرها في موقعها او تخصيص صفحة على موقعها لتقارير الاستدامة، ومدى مصادقتها من جهات خارجية مع وجود بعض الاستثناءات لعملية المصادقة ما بين سنوات التقرير لبعض الشركات، حيث جندت اغلب الشركات الى الاسترشاد بالاطار الأساسي للمبادئ الأساسية لإعداد التقارير (GRL)، كما لا يوجد توحيد ومعايير موحدة لجودة الإفصاح وسهولة لعملية القياس والمقارنة فيما بين الشركات حيث شهدت معظم التقارير المنشورة اختلاف في طريقة عرض المعلومات وهيكلتها حتى فيما بين السنوات لكل شركة ومدى ربطها في الأهداف التنموية ورؤية المملكة؛ وقد تم التركيز في العينة على مدى توفر المعلومات والتنوع فيما بين القطاعات في السوق الرئيسية والشركات التي انضمت الى احدى المؤشرات العالمية للاستدامة وعلى الشركات التي تنشر تقارير استدامة بشكل مستقل وفق المبادئ العالمية وحجم الشركة، حيث أن بعض الشركات التي تحاول نشر التوجه نحو الاستدامة الثلاثة تستخدم عبارات استشرافية خصوصاً لقضايا البيئة والمجتمع في ظل غياب الحد الأدنى من الأطر التنظيمية والتشريعية التي تحكم عملية الإفصاح عن الاستدامة الثلاثية كما يلاحظ محدودية الشركات التي انضمت الي المؤشرات العالمية للاستدامة وعدم وجود مؤشرات محلية للاستدامة، كما ان عدد محدود من الشركات الأخرى المدرجة والتي لا تنشر تقرير مستقل عن الاستدامة تنشر معلومات محدودة جداً عنها من خلال دمج بعض المعلومات المبسطة جداً عن الاستدامة الثلاثية في تقاريرها السنوية وقد تفاوتت الشركات بشكل كبير من حيث عرض المعلومات وترتيبها من سنة لأخرى في تقاريرها، ومعظم الشركات لا تنشر أي معلومات عن الاستدامة او تقارير بالرغم من بواد الاهتمام لبعض الشركات في افصاحاتها واخبارها المنشورة.

دراسة (Wan Mohammad and Shaista Wasiuzzaman, 2021) بعنوان الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة "ESG" الميزة التنافسية وأداء الشركات في دولة ماليزيا، وهدفت هذه الدراسة إلى البحث والتحقيق في أثر الإفصاح عن "ESG" للشركات على أداء الشركة والميزة التنافسية، من خلال عينة بيانات مكونة من 3966 ملاحظة من عام 2012م إلى 2017م لعدد 661 شركة مدرجة في سوق ماليزيا، وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن "ESG" يحسن من أداء الشركة حتى بعد السيطرة على الميزة التنافسية كذلك أن زيادة الإفصاح عن الاستدامة الثلاثية بوحدة واحدة سيؤدي الي زيادة أداء الشركة تقريباً بنحو 4% في ماليزيا، كما يمكن لصانعي السياسة تعزيز الأطر التنظيمية من خلال دمج "ESG" عبر مختلف الأنشطة ومبادرات خلق القيمة.

وقد بحثت دراسة (Alareeni and Hamdan, 2020) عن تأثير "ESG" على أداء الشركات الأمريكية المدرجة في S&P 500 وهدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كان هناك علاقات بين إفصاح الشركات عن "ESG" والمتغيرات التالية: التشغيلية العائد على الأصول (ROA)، المالية العائد على حقوق الملكية (ROE)، والقيمة السوقية للشركة مقسومة على تكلفة استبدال أصولها وتعرف ب (Tobin's Q)، وما إذا كانت هذه العلاقات إيجابية أم سلبية ام حتى محايدة. خلال الفترة من 2009 إلى 2018م عن طريق رصد 4869 ملاحظة، وتوصلت النتائج إلى ان الكشف عن "ESG" يؤثر بشكل إيجابي على مقاييس أداء الشركات وان مقاييس المكونات الفرعية للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بشكل مستقل تظهر ان الإفصاح البيئي والمسؤولية الاجتماعية للشركات يرتبط سلباً بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية بينما يرتبط إيجابياً ب (Tobin's Q)، بالإضافة الي ذلك يرتبط الإفصاح عن حوكمة الشركات بشكل إيجابي بالعائد على الأصول و (Tobin's Q) ويرتبط سلباً بالعائد على حقوق الملكية، والأهم في أن عوامل حوكمة الاستدامة الثلاثية بأبعادها تميل إلى أن تكون أعلى مع الشركات التي

لديها أصول ورافعة مالية كبيرة، كما انه كلما ارتفع الإفصاح عن الاستدامة الثلاثية ارتفع العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

وفي الجانب التنظيمي دراسة (Singhanian and Saini, 2021)، عن قياس لوائح الاستدامة الثلاثية "ESG" تحليل مقارنة بين الدول المتقدمة والناشئة، في ظل ارتفاع الوعي والاهتمام بجوانب الاستدامة الثلاثية وإعداد التقارير على مستوى العالم وعن مدى تأثير تلك الأبعاد على الأداء المالي للشركات، والتوجه في الإلزام بالإفصاح عن الاستدامة الثلاثية عن المعلومات الغير مالية والانتقال من الجانب الاختياري في الإفصاح إلى الإلزام في تبني ممارسات الاستدامة الثلاثية ومعرفة الممارسات المعيارية في الإفصاح عن تلك المعلومات وأهمية اعداد مؤشر افصاح "ESG" وقياس الأداء بناء على درجة الإفصاح، ومدى التزامها بالإفصاح عن "ESG"، وتم تصنيف الدول الي اربع فئات مختلفة دول النرويج، السويد، الدنمارك، فنلندا، المملكة المتحدة، بلجيكا وفرنسا حصلت على درجة عالية في "ESG" وتم تصنيفها على أنها دول ذات إطار متطور، بينما حصلت دول المانيا، إيطاليا، الولايات المتحدة الأمريكية، استراليا، سويسرا، كندا، اليابان، البرازيل وجنوب افريقيا على درجة متوسطة إلى عالية في "ESG" وتندرج ضمن فئة إطار "ESG" الذي يتحسن بسرعة، في حين تم تصنيف سنغافورة، الهند، الصين، الفلبين، ماليزيا والأرجنتين كدول ذات إطار عمل "ESG" في مراحل التطوير، وأخيرا تم تصنيف دول روسيا، اندونيسيا، تايلاند، نيجيريا وفيتنام على أنها دول ذات إطار عمل في مرحلة مبكرة بسبب انخفاض درجة "ESG" في تلك الدول.

وفي دراسة فاتح، والفاروق (2021)، عن مستوى التقرير عن حوكمة الاستدامة الثلاثية "ESG" للشركات المقيدة بالبورصات في المنطقة العربية (MENA)، وهدفت إلى معرفة جهود الشركات المقيدة في البورصات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال حوكمة الاستدامة الثلاثية "ESG" وتسلط الضوء على أفضل الممارسات العربية من خلال تقييم النتائج باستعمال مؤشر S&P Pan ESG Hawkamah الذي يقيس أداء الشركات في مجال حوكمة الاستدامة الثلاثية "ESG" بالمقارنة مع الشركات الأخرى في الدول: الإمارات العربية المتحدة، السعودية، قطر، عمان، الكويت، البحرين، لبنان، الأردن، المغرب، تونس ومصر. وتوصلت الدراسة إلى وجود مستوى مقبول للممارسات في مجال الحوكمة البيئية والمسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات "ESG" وذلك للشركات محل العينة في تلك الدول.

وقامت دراسة (Amacha and Omkar, 2017) والتي بحثت طبيعة العلاقة بين تقارير الاستدامة والأداء المالي للشركات المدرجة في سوق ماليزيا وذلك خلال الفترة من 2010م الي 2013م، حيث اشتملت الدراسة على الشركات التي تندرج تحت قطاع الطاقة لتشمل العينة إحدى وعشرون شركة تم فحص تقاريرها، وذلك بالاستناد إلى مؤشر الاستدامة والذي يتكون من عناصر الاستدامة الثلاثية " الأنظمة البيئية وكفاءتها، بيئة العمل والموظفين، المساهمات المجتمعية، سلوكيات المنظمة، أصحاب المصلحة والحوكمة، الأداء المالي" وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين مؤشر تقارير الاستدامة المالية والأداء المالي للشركات محل العينة.

إما دراسة الزهراني، وعسيري (2022)، بعنوان الإفصاح التطوعي عن الاستدامة وفقا للمبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) دراسة تحليلية على شركات المساهمة الصناعية السعودية، وقد هدفت إلى التعرف على ممارسات الإفصاح للشركات في السوق المالية السعودية وذلك في قطاع الطاقة والمواد الأساسية والصناعات لعام 2016م، بتحليل المحتوى للتقارير المالية المنشورة على موقع السوق والشركات محل العينة والتي اشتملت 65 شركة؛

عما اذا كانت تلك الشركات تفصح عن تقارير استدامة مستقلة لجوانب الاستدامة الثلاثية والجوانب التنظيمية وفقاً للمبادرة، ومدى تأكيدها من جهة خارجية لضمان موثوقية المعلومات المفصح عنها، وقد كانت أبرز نتائجها أن الإفصاحات عن تقارير الاستدامة المستقلة تمثل ما نسبته 6% من العينة والتي تعد منخفضة مقارنة بالأسواق الخارجية وتركز على الجانب المالي أكثر من الجانب الاجتماعي والبيئي، ومن حيث مصادقة تلك التقارير من طرف خارجي فقد كان هناك شركة واحدة، وعن طبيعة الإفصاح الوصفي للشركات محل العينة أنه اداة لإدارة الانطباع وأن معظم المعلومات المفصح عنها تطوعياً لا تعكس الأداء بشكل دقيق؛ وضرورة إلزام الإفصاح وفق المبادرة العالمية نظراً لانتشارها على نطاق واسع دولياً، وتأکید تلك التقارير من مصادر خارجية بناء على التشريعات والتنظيمات الملزمة.

وبالرغم من محدودية الدراسات التي تطرقت إلى الأطر التنظيمية والتشريعية وحوكمة الاستدامة الثلاثية نظراً لحدثة الموضوع وقلة الدراسات بشكل عام وخصوصاً باللغة العربية في مجال حوكمة الاستدامة الثلاثية، والأطر التنظيمية والتشريعية في المملكة العربية السعودية، فقد خلصت الدراسات السابقة إلى التوجه العام نحو الاستدامة الثلاثية وزيادة الاهتمام والوعي بجوانب الاستدامة الثلاثية والطلب على تقارير الاستدامة على مستوى العالم ومدى تأثير تلك الأبعاد على الأداء المالي للشركات وعلاقته بمقاييس الأداء وتوجهات المستثمرين والجهات المنظمة وإطلاق مؤشرات القياس للاستدامة، وفوائد الاستدامة الثلاثية على بيئة الشركات وزيادة أداء الشركة والتي ارتبطت بالعلاقة بمقاييس الأداء وأنه كلما ارتفع الإفصاح عن الاستدامة الثلاثية ارتفع العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والمقاييس الأخرى والتوجه المتسارع في الإلزام بالإفصاح عن الاستدامة الثلاثية عن المعلومات الغير مالية والانتقال من الجانب الاختياري في الإفصاح إلى الإلزام في تبني ممارسات الاستدامة الثلاثية في بعض الدول بوتيرة متسارعة من خلال اصدار التنظيمات والتشريعات الملزمة للشركات للإبلاغ عن تلك التقارير وتأكيدها من طرف خارجي.

معايير اختيار تجارب هذه الدول:

تعود الأسباب الرئيسية لاختيار تجارب دولة أستراليا، ماليزيا والهند في موضوع الدراسة بهدف البحث عن التنوع في التجارب على مستوى العالم وكون الدول أصدرت تنظيم لإلزامية حوكمة الاستدامة الثلاثية "ESG" في بيئة الأسواق المالية الناشئة أو المتقدمة للدول ومدى توفر معلومات متاحة عن تلك الدول ونجاح هذه التجارب وتميزها عند تطبيقها، مع مراعاة أهمية مناسبتها للبيئة الاقتصادية والثقافية وإمكانية الأخذ بمثل تلك التجارب لتميزها وقربها من بيئة التطبيق وطبيعة بعض المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية في المملكة لبعض القطاعات في تلك الدول، حيث يعود سبب اختيار تجربة أستراليا كونها من أوائل الدول التي عملت على تنفيذ إلزامية حوكمة الاستدامة الثلاثية بطريقة الالتزام أو التوضيح، ومن حيث تجربة ماليزيا فقد حظيت هذه التجربة بتميز وإشادة كبيرة وحقت رقماً قياسياً في عملية التطبيق من بين الدول في العالم ومدى قدرة الشركات الماليزية في تحقيق عوائد وتعزيز مساهمة القطاع الخاص. كما يعد اختيار تجارب الهند لتميزها بسرعة التطبيق وتوائها مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة وإصدار قوائم لمعالجة الالتزام بالإبلاغ عن الاستدامة الثلاثية مع مراعاة المرونة في التطبيق والإلزام في آلية التدرج في التنفيذ على مستوى الشركات وقبول المعايير الدولية الصادرة من قبل المنظمات، وتم مراعاة مدى استخدام أسواق المال في عملية ممارسات الاستدامة الثلاثية في اختيار تجارب الدول مع التوسع في الدول التي أدخلت الإلزام في عملية التطبيق مؤخراً.

التجارب الدولية:

تعد تجربة دولة أستراليا من التجارب التي بدأت في الإفصاح والالتزام بحوكمة الاستدامة الثلاثية بمحاورها الثلاثة بشكل جزئي وفق الازمات التي مرت على مستوى العالم وأثرت بها وذلك بدأً بفضيحة إنرون والعمل على الجوانب الحوكمية وذلك في عام 2003م وتقديم ثمان مبادئ للحوكمة الرشيدة في بداية الأمر بشكل اختياري للشركات المدرجة بهدف تحسين إطار الحوكمة ولم تكن الحوكمة المجال الوحيد الذي تم التركيز عليه فقد تضمن قانون الشركات الأسترالي في عام 2001م إلزام الشركات التي تؤثر في الجوانب البيئية وتخضع لأي متطلبات تنظيمية بيئية بالإبلاغ عن هذا الأداء في تقاريرها، ليتوسع الأمر في التطبيق، ففي عام 2007م اصدر الكومنولث "Commonwealth" تقريراً عن المسؤولية الاجتماعية للشركات والاستدامة والاهتمام بكافة أصحاب المصلحة لتمتد مسؤوليات الشركات إلى أبعد من المساهمين لتصل البيئة والمسؤولية الاجتماعية والتعامل مع جميع اطراف المصلحة بشكل منصف وعادل ومعالجة مخاوف المستثمرين بشأن الاستدامة، وأن ما يزيد من أهمية الأمر لقضايا الاستدامة في المجتمع الأسترالي وجود نسبة عالية من المساهمون سيبيعون أسهمهم في الشركات التي تهمل المسؤوليات الاجتماعية والبيئية (Hanson & Tranter, 2006). كما أن الاستثمار في صناديق المسؤولية الاجتماعية يفوق النمو فيها من المحافظ الاستثمارية المُدارة بنسبة تصل ما بين 7% إلى 10% في استراليا (Pérez-Gladish, Benson & Faff 2012). تعتبر التأثيرات التنظيمية والحد من التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة من القضايا الهامة في استراليا حيث يجب على جميع الشركات الإبلاغ عن تلك الممارسات وفقاً لطريقة الالتزام أو التوضيح (Comply-or-Explain)، مما أدى إلى تحسن في أداء الشركات ورفع درجة الشفافية والإفصاح في حوكمة الاستدامة الثلاثية.

أما عن تجربة دولة ماليزيا في حوكمة الاستدامة الثلاثية "ESG" فلم تكن حاضرة الا في عام 2006م وذلك من خلال تنفيذ أول إطار عمل لأعداد التقارير الاجتماعية للشركات (Corporate Social Reporting (CSR)، وقد قدمت الشركات في ماليزيا التقرير الأول في منتصف الثمانينات وكانت تلك التقارير تقتقد إلى المسؤولية الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات، حيث كان التركيز على الربحية وعرض منتجات الشركة دون التطرق إلى أي دور أو تأثيرات في جوانب الاستدامة الثلاثية، وكانت الانطلاقة لتعزيز هذه الجوانب في عام 2006م والذي كان إلزامياً على جميع الشركات في ماليزيا بقضايا المسؤولية الاجتماعية، وحدث التطور الأكبر في الإطار التنظيمي في عام 2015 مع إطلاق أهداف التنمية المستدامة والتي تطلبت في أهدافها الإفصاح والالتزام بجوانب الاستدامة الثلاثية، وعملت ماليزيا على عكس هذه الجوانب ودمجها في خطتها العاشرة، وفرض قانون الشركات الماليزي في عام 2016م إلزامية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات مما أدى إلى درجات عالية من الالتزام للشركات في ماليزيا بشكل تدريجي على مدى ثلاث سنوات باستخدام إطار عمل GRI للممارسات البيئية والاجتماعية والمؤسسية، بالإضافة إلى إدخال مؤشر FTSE4Good Bursa Malaysia Index واعتماد أهداف التنمية المستدامة (SDGs) والتي دخلت حيز التنفيذ في عام 2016م والتي نتج عن هذه التوجهات إلى زيادة واضحة في عمليات الإفصاح والشفافية عن "ESG" البيانات غير المالية والوصول إلى تحسين الإفصاح والحد من عدم التناسق في المعلومات المفصح عنها للمستثمرين. وقد شدد القانون الماليزي على الشركات المدرجة بالتركيز على الاستراتيجيات ذات العلاقة بالاستدامة بالجوانب البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في رؤيتها وتعزيز العنصر النسائي في التمثيل في مجالس الإدارة، ووفق دراسة (Zahid, et al, 2019) وجدت أن التنوع في مجالس الإدارة التمثيل النسائي له تأثير إيجابي كبير على مستوى ممارسات ESG" وقد صُنفت ماليزيا مؤخراً كأفضل جهة رائدة في مجال إعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات على مستوى العالم

حيث بلغت حوالي 97% من أفضل 100 شركة في ماليزيا عن أداء الاستدامة للشركات مقارنة بمعدل عالمي يصل إلى 72% لكل شركة. بالإضافة تعد ماليزيا من الدول القليلة التي قدمت قانون ماليزي للمستثمرين ذو الطابع المؤسسي في عام 2014م يدمج ويطور قضايا الاستدامة في محافظ تحليل الاستثمار الخاصة بهم. مع بعض التعليمات في تولي أعضاء مجلس الإدارة في الشركات اهتماما بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لتلبية المصالح طويلة المدى لمختلف أصحاب المصلحة.

وفي تجربة الهند كانت البداية في تطبيق حوكمة الاستدامة الثلاثية بشكل متدرج وغير ملزم عند بداية التطبيق، ففي عام 2011م أصدرت وزارة شؤون الشركات المبادئ الوطنية الإرشادية بشأن المسؤوليات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية بشكل طوعي، استناداً على قانون الشركات الهندي والمبني على قانون الشركات البريطاني، حيث احتوت هذه الارشادات على مبادئ شاملة يجب أن تتبناها الشركات كجزء من ممارساتها التجارية وفق قالب منظم للإبلاغ عن مسؤولية الأعمال التي تتطلب افصاحات محددة وفق تشريعات المنظم، وادخلت عليها بعض التعديلات في عام 2012م و 2015م على التوالي من قبل مجلس الأوراق المالية والبورصة من خلال لوائح الإدراج والتي اشارت إلى إلزامية أن يتضمن التقرير السنوي للشركة على تقرير مسؤولية الأعمال الذي يصف المبادرات التي اتخذتها الشركات المدرجة في الأبعاد الثلاثة وفق الشكل والنموذج المحدد مع مراعاة الشركات التي تصدر تقارير الاستدامة للوكالات وأصحاب المصلحة في الخارج وفق أطر إعداد التقارير المقبولة دولياً، وقد بدء التطبيق لتلك التوجيهات في 2015م لتشمل الشركات الكبيرة والمدرجة أكبر 100 شركة في بداية التطبيق وبعدها تم تمديده ليشمل أكبر 500 شركة، مع إلزامية وجود عنصر نسائي واحد على الأقل في مجلس الإدارة، ومؤخراً وصل الإلزام لأكبر 1000 شركة في عام 2021م وتضمن النهج المستخدم العقوبات والحوافز للشركات.

جدول (2): خطوات الدول الأخرى في الاستدامة الثلاثية "ESG"

اسم الدولة	سنة التطبيق، جهة التشريع	نوع المتطلب، طريقة الإفصاح
الولايات المتحدة الأمريكية	2021، هيئة الأوراق المالية والأسواق	الإلزام التام، بتعديل القسم الفرعي من قانون الأوراق المالية لعام 1934م ليتضمن الإفصاح عن متطلبات معايير حوكمة الاستدامة الثلاثية "ESG". وللشركة أن تضمن تلك الإفصاحات التي تدمج متطلبات الاستدامة الثلاثية في التقرير السنوي لمجلس الإدارة، مع وصف واضح للشركة حول الارتباطات بين معايير الاستدامة الثلاثية والاستراتيجية طويلة المدى للشركة. حيث كانت هناك ممارسات طوعية كبيرة من قبل الشركات للإفصاح البيئي والمجتمعي، وفي أكتوبر 2018م قدم ائتلاف كبير من صناديق التقاعد العامة، مدراء الأصول، استاذة القانون، المنظمات غير هادفة الربح الي هيئة الأوراق المالية والأسواق من أجل وضع قواعد بشأن إفصاحات الاستدامة.
المانيا	2016، وزار العدل وشؤون المستهلك	الإلزام التام لمتطلبات معايير حوكمة الاستدامة الثلاثية "ESG"، للشركات الكبيرة التي لديها أكثر من 500 موظف، الإفصاح من خلال التقرير السنوي لمجلس الإدارة، من خلال منهجية الالتزام أو الشرح (Comply or explain approaches)

النرويج	2013، البرلمان النرويجي	الإلزام التام لمتطلبات معايير حوكمة الاستدامة الثلاثية "ESG"، للشركات الكبيرة مع إعفاء الشركات التابعة إذا قامت بالإفصاح الشركة الأم للمجموعة بأكملها، تم تقويض وزارة المالية بالسلطة لإعفاء الشركات التي تعد تقريراً عاماً وفقاً لمبادئ GRI الإفصاح من خلال التقرير السنوي وتقرير الاستدامة.
هونغ كونغ	2015، بورصة هونغ كونغ	الإلزام التام لمتطلبات معايير حوكمة الاستدامة الثلاثية "ESG"، في لوائح الإدراج والإفصاح، الإفصاح من خلال تقرير الاستدامة. من خلال منهجية الالتزام أو الشرح (Comply or explain approaches)
الفلبين	2019م هيئة الأوراق المالية والأسواق	من خلال منهجية الالتزام أو الشرح (Comply or explain approaches) لأول ثلاث سنوات بشكل سنوي، يخضع للعقوبة في حال عدم الالتزام أو الشرح. يدمج التقرير مع التقرير السنوي لمجلس الإدارة، ويجب أن تتوفر لدى مجلس الإدارة سياسة واضحة بشأن الإفصاح عن المعلومات غير المالية "ESG"
الإمارات العربية المتحدة	2021، هيئة الأوراق المالية والسلع	الإلزام التام بمتطلبات الإفصاح عن معايير الاستدامة الثلاثية "ESG" لجميع الشركات، كما تشترط التشريعات منذ عام 2016م ألا تقل نسبة تمثيل المرأة عن 20% من المرشحين لعضوية مجالس إدارة الشركات المدرجة، وأن يكون بين المرشحين لعضوية مجلس الإدارة مرشح واحد من العنصر النسائي على الأقل.

المصدر: إعداد الباحث، مواقع الهيئات والأسواق للدول، SSE، Carrot & Sticks (C&S) project

3. أداة الدراسة:

من خلال الاعتماد على مصادر المعلومات الأولية وذلك بهدف بناء قاعدة بيانات عن اللوائح والأطر التنظيمية الملزمة بالإفصاح عن الاستدامة الثلاثية على مستوى الدول بشكل عام والتي تتبنى عناصر الاستدامة الثلاثية وكذلك في المملكة، تجمع المعلومات حول سياسات ولوائح الحوكمة البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات في الإبلاغ عن تقارير الاستدامة سواء بشكل إلزامي أو طوعي للدول من مصادر متنوعة مثل مشروع الجزيرة والعصى Carrot & Sticks (C&S) project الذي يجمع بيانات حول سياسات الدول المتعلقة بالإبلاغ الإلزامي أو الطوعي في جانب حوكمة الاستدامة الثلاثية في جميع أنحاء العالم و مبادرة الأسواق المستدامة Sustainable Stock Exchange (SSE) Initiative ويجمع الموقع كافة السياسات واللوائح والتقارير ذات العلاقة بحوكمة الاستدامة الثلاثية للدول الأعضاء مع تصنيف لنوعية القواعد الملزمة ونطاق التطبيق ونوعيته، بالإضافة إلى مواقع الجهات التنظيمية واللوائح الصادرة عنها في ذات الشأن، ومراجعة الكتب والتقارير والمقالات والدراسات الأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

4. عرض النتائج:

أن الخلفية التاريخية والتنظيمية لموضوع الاستدامة الثلاثية تعد حديثة نوعاً ما بالرغم من بؤادر الاهتمام التي بدأت في بُعد واحد قبل البعد الآخر لتظل النظرة الشمولية لهذا المفهوم حديثة في عملية الإبلاغ والإلزام في الإفصاح عنها فيما بين الدول، إلا أن التوجه نحوها في الإلزام والتطبيق الإلزامي لها أصبح ملموس في واقع بيئة الأعمال نتيجة تغير واقع ممارسات الأعمال بالنسبة للشركات بشكل كبير عما كان عليه سابقاً، كما أنه وفق الدراسات السابقة يتضح لنا مدى الطلب المتزايد للإفصاح عن الاستدامة الثلاثية للمستثمرين وأصحاب المصلحة بين الدول والتوجه الصريح نحو تشريع الأنظمة واللوائح التي تلزم الإبلاغ عن "ESG" في كثير من دول العالم وتختلف اللوائح بين الدول باختلاف السلطة التنظيمية، حيث يزيد عدد الدول التي وصلت إلى الإلزام وإصدار الأنظمة التشريعية للإفصاح عن الاستدامة الثلاثية ما يزيد عن 60 دولة حتى الآن ولا زالت الكثير من الدول الأخرى تتوجه نحو عملية الإلزام التام أو التدرج في الإلزام.

حيث إشارة الدراسات السابقة والتجارب الدولية أن عدد كبير من الدول التي نفذت عملية الإفصاح الإلزامي عن الاستدامة الثلاثية إما نفذته في آن واحد لكافة الأبعاد الثلاثة في عملية الإلزام أو نفذت عملية الإلزام بشكل تدريجي لكل بعد من الأبعاد الثلاثة، ولم تتوحد الدول في منهجية التدرج في التطبيق بآلية واحدة، ولكن كانت البداية دائماً لحوكمة الشركات للدول التي تدرجت في التطبيق. كما لوحظ أن الأثر يكون أقوى في حال تطبيق حوكمة الاستدامة الثلاثية بأبعادها الثلاثة دفعة واحدة وكانت سلطة الإلزام صادرة من حكومة وليس من بورصة في الدول.

كما أن هناك علاقة طردية قوية بين الأطر التنظيمية الملزمة لحوكمة الاستدامة الثلاثية ودرجة التطبيق والإفصاح عن تقارير الاستدامة للشركات، فوجود إطار تنظيمي يعد هو الخطوة الأولى لعملية الإبلاغ عنها، ويعتقد المستثمرون عالمياً أن عمليات الكشف الطوعي عن الاستدامة الثلاثية غير كافية ولا بد من اللوائح التي تتطلب الإبلاغ عن تلك الإفصاحات وتوحيدها لمصلحة المستثمرين؛ أن تشريع الإلزام في الإبلاغ عن الاستدامة الثلاثية يحقق الكثير من الفوائد لكلا الاتجاهين الشركة وأصحاب المصلحة من حيث: رفع درجة الإفصاح والشفافية، تلبية احتياجات المستثمرين، المساهمة الفعالة في أهداف التنمية المستدامة للشركة والدول، انخفاض الاحداث السلبية وتأديب سوء السلوك الإداري في قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وتحسين سمعة الشركة، إدارة المخاطر، الفرص وتقليل مخاطر انهيار الأسعار، تحفيز الشركة على تغيير الممارسات الإدارية واعتماد المزيد من الإنتاجية والكفاءة، تقليل الدعاوى والغرامات، تعزيز علاقات المستثمرين وأصحاب المصلحة مما ينتج عن رفع ربحية الشركة والوصول إلى رؤوس أموال جديدة، ويعزز من إيجابيه الالتزام بالاستدامة الثلاثية بالرغم مما قد ينتج عن تطبيقها من تكلفة في بداية الإعداد؛ وفي حال عدم وجود متطلبات تنظيمية للإفصاح عن "ESG" قد تحتفظ الشركة بمعلومات سيئة لفترات زمنية أطول دون الإفصاح عنها مما سيؤدي إلى ذلك إلى المبالغة في قيمة حقوق الملكية وانهيار الأسعار عند الإفصاح عن المعلومات المتراكمة بخلاف وجود تنظيم يحكم الإفصاح بطريقة أكثر التزاماً وتوقيتاً ويحسن تنظيم الإفصاح عن المعلومات ويؤدي إلى نتائج حقيقية مفيدة، ليصبح دمج فلسفة الاستدامة الثلاثية في بيئة أسواق المال ضرورة بل أصبح الأمر يمتد ليصل إلى التركيز على سياسات الشركة تجاه قضايا الاستدامة ومدى ارتباطها برؤية الشركة واستراتيجيتها ومدى أهمية الدور الذي يلعبه مجلس الإدارة وأصحاب القرار في الشركة في قضايا الاستدامة وإرساء الاستدامة في الرؤية والقيم والسياسات حتى أن بعض الدول توجهت لفرض تشريع يلزم الشركة بالمصادقة على تقرير الاستدامة من قبل طرف ثالث مستقل للتأكد من

جودة تلك التقارير ودعم مصداقية تلك التقارير، ومن جانب أسواق المال اتصفت أكثر الأسواق التي سنت التشريعات التنظيمية للاستدامة الثلاثية بتميزها على مستوى الأداء والصمود في الصدمات والتقلبات في قضايا الاستدامة وجاذبية أسواقها وجذب الاستثمارات الأجنبية وارتفاع درجة الوعي لدى المستثمرين بل أصبحت بعض الدول تفرض هذا الالتزام ضمن متطلبات إدراج الشركة في سوقها المالي.

وفي ظل التطورات المتسارعة حول العالم واتجاه الدول نحو التنمية المستدامة وازدياد حاجة المستثمرين إلى معلومات إضافية نتيجة تنوع الاستثمارات وتعقيداتها بخلاف البيانات المالية التقليدية التي كانت سابقاً محور صنع القرار لأصحاب المصلحة، لتشكل البيانات غير المالية أو المالية الإضافية ركيزة أساسية في اتخاذ القرارات وصنع التوجهات على مستوى الدول وأصحاب المصلحة وعدم الاقتصار على البعد المالي فقط لتلعب الاستدامة الثلاثية دور هام في تحقيق التنمية المستدامة بكافة أبعادها الثلاثة.

وما نشهده حالياً من تقدم المملكة في العديد من المؤشرات العالمية في مختلف القطاعات، حيث أصبح السوق المالية في المملكة مؤخراً من ضمن أكبر عشرة أسواق مالية على مستوى العالم ولازال طموح التقدم في المرتبة يلوح في الأفق في ظل رؤية المملكة 2030، حيث شهدت بيئة المملكة جذب استثمارات أجنبية كبيرة نتيجة الإصلاحات التنظيمية التي قامت بها المملكة في شتى المجالات وفي بيئة القطاع المالي بشكل خاص وجذب الأموال الأجنبية، حيث وصلت قيمة الاستثمارات الأجنبية في السوق المالية ما يفوق 400 مليار ريال بنهاية الربع الثاني من عام 2022م، بعد الانضمام للمؤشرات العالمية ليصل حجم الاستثمار الأجنبي في السوق الأعلى منذ بدء فتح السوق للاستثمار الأجنبي لتشكل تلك الاستثمارات حافز مهم للمحافظة عليها في بيئة أسواق المال وتوفير الأنظمة لقضايا الاستدامة في ظل الطلب والحجم المتزايد للجهات التي تتبنى مبادئ الاستثمار المسؤول، ولما يعول عليه القطاع الخاص في تعزيز المشاركة في الناتج المحلي، تظل متطلبات تحسين البيئة التنظيمية والتشريعية وتلبية رغبات المستثمرين وأصحاب المصلحة مطلب لتحقيق التنمية المستدامة في بيئة الأعمال وخلق الاستدامة للشركات.

وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل المملكة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفق رؤية المملكة 2030 إلا أنه لا يكفي التزام الدولة، بل لا بد من الاستفادة من التجارب الدولية في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة بمشاركة شركات القطاع الخاص وأصحاب المصلحة والعمل على تكاتف الجهود في نشر تقارير الاستدامة من قبل الشركات ومدى تطور تلك الأبعاد الثلاث في كل شركة بهدف تحقيق تنمية مستدامة للوطن، وخصوصاً في ظل عدم وجود تنظيم أو تشريع ينظم الإطار العام وآلية الالتزام بعناصر الاستدامة الثلاثية بشكل شامل وموحد وصريح، بالإضافة إلى عدم وجود مؤشرات للقياس ومنظمات محلية، وما يشهده واقع التطبيق في المملكة من ممارسات محدودة من قبل الشركات المدرجة بالاهتمام بحوكمة الاستدامة الثلاثية وخصوصاً بعد جائحة كورونا والعمل على نشر تقارير الاستدامة، وعدم القدرة على معرفة الجهود المبذولة والإسهامات المتحققة في التنمية المستدامة وصعوبة الحصول على المعلومة ورصد مدى التطور والنمو والمقارنة لمثل تلك الممارسات، في حين أن معظم الشركات لا تفصح عن الاستدامة الثلاثية بشكل شامل وواضح، وظل الإفصاح والالتزام من قبل الشركات بعناصر حوكمة الاستدامة الثلاثية أقل من المأمول في واقع بيئة الشركات في المملكة ويستند في بعض الحالات النادرة إلى المؤشرات العالمية الصادرة من المنظمات غير الهادفة للربح.

من هنا تبرز أهمية وجود إطار مقترح لحوكمة الاستدامة الثلاثية يتسم بالمرونة في عمليات الإبلاغ والتدرج في الإلزام بهدف الوصول إلى إطار موحد للشركات يمكن تطبيقه وقياسه لكافة المهتمين وبما يتوافق مع رؤية المملكة 2030 وتوجهاتها نحو الاستدامة في كافة الأبعاد وذلك بناء على نتائج التجارب الدولية وواقع الممارسات المحلية والعالمية والنظر في الدراسات ذات العلاقة، من خلال المؤشرات الأولية للاستدامة لتنماشى مع طموحات المملكة عن طريق الاسترشاد بالمؤشرات العالمية للمنظمات الغير هادفة للربح أو إصدار مؤشرات وقوالب للاستخدام من قبل الشركات في مراحل التطبيق الأولى للمساهمة بمساعدة الشركات على التطبيق وتشجيع الشركات على التوجه نحو إصدار التقارير بشكل تدريجي ومرن من خلال سن التنظيمات والتشريعات التي تلزم عملية التطبيق دون فرض تكاليف إضافية عالية على الشركات في سرعة التطبيق وبما يحفز الشركات بالمساهمة في مشاريع التنمية وفق الرؤية؛ مع أهمية توفير إطار موحد للإفصاح يمكن للشركات اتباعه ويسهل على الفئة المستهدفة التقييم والمقارنة بين كافة الممارسات في حوكمة الاستدامة الثلاثية من خلال تقرير مستقل عن الاستدامة بآلية سنوية للنشر وبمدة لا تزيد عن أربعة أشهر من نهاية السنة المالية للشركة، للوصول إلى حوكمة شامل في عملية التشريع مع أهمية استطلاع مرئيات الفئات المستهدفة من هذا التطبيق وبما يحقق المصلحة العامة لقياس الأثر لتلك التشريعات ومعالجة أي تحديات في مراحل اللازم ومراعاة الشركات التي تطبق المعايير العالمية نظراً لعدم وجود تشريعات داخلية لإرساء معايير تقيس حوكمة الاستدامة الثلاثية، لذا تم العمل في الجدول أدناه رقم (3) على وضع إطار استرشادي للإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات لكل بعد من أبعاد الاستدامة الثلاثية بما يتوافق مع الممارسات الدولية والأدلة الاسترشادية ويتوافق مع بيئة المملكة العربية السعودية والمنظمات غير الربحية التي تصدر تلك المعايير وربطها بأهداف التنمية المستدامة، حيث تضمنت أهداف التنمية المستدامة الحث على تضمين تلك الأهداف ودمجها في التقارير والأعمال وقد أصبحت تقارير الاستدامة جزءاً لا يتجزأ من العمل العالمي، والتي تتطلب تفعيل دور السياسات واللوائح التنظيمية التي تشجع وتلزم الشركات بالإفصاح عن حوكمة الاستدامة الثلاثية لفوائدها المختلفة على المنظمات.

جدول (3): الإطار الاسترشادي لمعايير الاستدامة الثلاثية في تقارير الاستدامة الثلاثية:

الاستدامة الثلاثية "ESG"	المعايير المقترحة للإبلاغ في تقرير الاستدامة	الهدف المقابل في أهداف التنمية المستدامة
البيئة (E)	<ol style="list-style-type: none"> 1. الانبعاثات الكربونية. 2. كفاءة استخدام الطاقة والاستهلاك. 3. كفاءة استخدام الموارد الطبيعية. 4. الجهود المناخية والنفايات. 5. السياسات البيئية وتقليل المخاطر. 6. استثمارات ومنتجات مستدامة. 	      

     	<p>1. التنوع وتكافؤ الفرص والأجور بين الجنسين.</p> <p>2. عدم التمييز</p> <p>3. الصحة والسلامة ونسبة الإصابات.</p> <p>4. حقوق الانسان وعمل الأطفال.</p> <p>5. جهود الاستثمار في المجتمع وراس المال البشري.</p> <p>6. جهود خلق الوظائف والتدريب.</p>	<p>الاجتماعية (S) المسؤولية</p>
  	<p>1. إطار واستراتيجية الاستدامة</p> <p>2. مجالس الإدارة واللجان، الاستقلالية والتنوع في التعيين.</p> <p>3. المكافأة والحوافز</p> <p>4. قواعد السلوك الاخلاقي</p> <p>5. سياسة مكافحة الفساد وتعارض المصالح.</p> <p>6. الإفصاح والشفافية.</p> <p>7. حقوق المساهمين</p> <p>8. تقارير الاستدامة والمصادقات الخارجية.</p>	<p>الشركات (G) حوكمة</p>

المصدر: إعداد الباحث، مواقع الهيئات والأسواق الأدلة الاسترشادية للدول، WFE، SDG، SSE

5. نتائج الدراسة:

- يتضح مدى الاهتمام والطلب المتزايد حول العالم لمدى أهمية حوكمة الاستدامة الثلاثية والافصاح عنها في التقارير لكافة الأطراف، ومدى تأثير البيانات غير المالية؛ والاثـر الذي تتركه عند التطبيق من حيث الفرص، المخاطر، تحسن الأداء والربحية للشركة واستدامتها، مستوى الثقة والسمعة وجذب المستثمرين وترشيد اتخاذ القرارات لأصحاب المصلحة والمستثمرين وزيادة جودة التقارير المالية والعلاقات القوية بين الشركة والمجتمع والبيئة.
- توجه العديد من الدول حول العالم إلى فرض الالتزام التام أو التدريجي لحوكمة الاستدامة الثلاثية وإصدار الأنظمة والتشريعات التي تنظم أطر الالتزام والعمل للإبلاغ عن تقارير الاستدامة والمصادقة عليها من قبل طرف خارجي؛ ولم تتفق التجارب الدولية على طريقة وجهة موحدة لإصدار التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالاستدامة الثلاثية لاختلاف طبيعة كل دولة في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي ترمي لها للوصول إلى الاستدامة الثلاثية، وجذب الاستثمارات الأجنبية في ظل التوجه العالمي لها وارتفاع حجم الأصول التي تستثمر في تلك الجوانب.

- تواجه الشركات في المملكة تحديات في الإفصاح واعداد تقارير الاستدامة الثلاثية نتيجة غياب الإطار التشريعي والتنظيمي وبعض الاختلاف في ممارسات حوكمة الشركات ذات العلاقة بحوكمة الاستدامة الثلاثية في الأسواق المالية وبيئة المملكة، وعدم المعرفة التامة والغموض لواقع المتطلبات والمعايير وغياب درجة الوعي في مدى الأهمية والتشجيع على الالتزام والإفصاح عن مثل تلك الممارسات، و دمج مفهوم الاستدامة في استراتيجية الشركة وخطط عملها؛ مما يترتب عليه تفعيل أكبر لدور الأسواق المالية وتطويرها للمساهمة بشكل أكبر في الاستدامة الثلاثية ومواكبة المعايير الدولية، ورفع كفاءة السوق والشركات وإتاحة العديد من الإفصاحات للمستثمرين لدعم عملية الاستدامة وتوفير المناخ المناسب للمستثمرين والمعايير الموحدة القابلة للقياس بما يعزز من جذب المستثمرين الخارجيين.
- وجود أثر إيجابي اقتصادي واجتماعي وبيئي كبير في مختلف الدول التي تبنت تطبيق حوكمة الاستدامة الثلاثية والمساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية في كلا القطاعين العام والخاص، مع أهمية الشراكة بين القطاعين في الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. حيث يشهد الوضع الراهن توجه من قبل الجهات المنظمة الدولية بإصدار معيار للإفصاح عن الاستدامة الثلاثية مما يحتم ضرورة التوجه والموائمة مع تلك التوجهات للمملكة وذلك في مراحل مبكرة في ظل النمو السريع لطلب تقارير الاستدامة وتهيئة بيئة الأعمال لمثل تلك الالتزامات للانضمام للمؤشرات العالمية في الاستدامة الثلاثية وزيادة روح المنافسة وكفاءة الأداء فيما بين الشركات.

6. التوصيات:

- قيام الجهات التنظيمية والمشرفة على الشركات في المملكة بالتنسيق وإصدار التنظيمات والتشريعات المنظمة للاستدامة الثلاثية والمعايير التي تحكم شكل وآلية الإفصاح وتوقيته وإصدار إطار موحد للتقارير مع أهمية استطلاع الرأي ومراعاة المرونة والتكلفة في التطبيق للشركات بشكل تدريجي بآلية الالتزام أو التوضيح بخطة تتصف بمتوسطة المدى بما يتناسب مع بيئة الشركات في المملكة وصولاً إلى تأكيد تقارير الاستدامة من طرف خارجي في نهاية مرحلة التطبيق؛ وإطلاق مؤشر الاستدامة الثلاثية ليكون قياس ومرجع للمهتمين والشركات.
- تطوير الجوانب التنظيمية الحالية في المملكة لتشمل الأبعاد الثلاثة في التنمية المستدامة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على سبيل المثال لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية تطويرها لتشمل التوسع في الجانب البيئي والاجتماعي بشكل أكبر بما يحاكي التجارب الدولية في تلك الجوانب والتوسع في جانب حوكمة الشركات وتفعيل جوانب التنوع بين الجنسين في مجالس الإدارة وأن يكون بين المرشحين لعضوية مجلس الإدارة مرشح واحد من العنصر النسائي على الأقل وتضمينها ضمن متطلبات وشروط الدخول الى أسواق المال.
- أهمية إدراج حوكمة الاستدامة الثلاثية في استراتيجية الشركة وادارتها لتصبح الاستدامة عنصر أساسي في الشركة بأكملها وتأسيس جهات/ لجان مشرفة عليها مع إلزامية اصدار تقارير الاستدامة السنوية بشكل ثنائي اللغة وجعلها محور رئيسي ضمن لقاءات المستثمرين وأصحاب المصلحة ونشرها على موقع الشركة وموقع السوق بطريقة يسهل الوصول إليها.
- العمل على توعية الشركات ومجالس الإدارة وتوضيح مدى أهمية الاستدامة الثلاثية وتوجه الاستثمار العالمي للشركات التي تفصح عن الاستدامة الثلاثية؛ وتشجيع الشركات السعودية التي تطبق الإبلاغ عن الاستدامة الثلاثية وتظهر

انعكاسات أهداف التنمية المستدامة في تقاريرها مع اعطائها ميزة تفضيلية في المنافسات والتعاملات مع الجهات الحكومية ووزن في متطلبات المحتوى المحلي مما سيسهم في تعزيز بناء اقتصاد مستدام متنوع.

7. قائمة المصادر والمراجع:

1.7. المراجع العربية

- البسام، بسام عبد الله. (2016م). *الحكومة في القطاع العام*. الرياض: معهد الإدارة العامة، مركز البحوث والدراسات.
- البريدي، عبد الله عبد الرحمن. (2015م). *التنمية المستدامة " مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، الرياض: العبيكان للنشر*.
- الزهراني ندى، عسيري عبد الله. (2022م). *الإفصاح التطوعي عن الاستدامة وفقا للمبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) دراسة تحليلية على شركات المساهمة الصناعية السعودية، مجلة الديوان العام للمحاسبة، مج 3، ع1، ص3-36*
- ز غيب نيكولا، الذكاني رامي، قانصو فادي. (2021م). *تكاملي معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في المنطقة العربية، اتحاد البورصات العربية*
- شركة أدك للاستشارات الإنمائية. (2022م). *مؤشر الاستدامة ESG. المفهوم، الأهمية، المعايير*.
- غلاب، فاتح، وزرقون، عمر الفاروق. (2021م). *مستوى التقرير عن حوكمة الاستدامة الثلاثية "ESG" للشركات المقيدة بالبورصات في المنطقة العربية. MENA " المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، مج8، ع2، ص16-1، تم الاسترجاع من موقع <http://search.mandumah.com/Record/12>*
- كريري، عصام. (2022م). *حوكمة الاستدامة الثلاثية ESG في إدارات التعليم بالمملكة العربية السعودية، مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، جامعة تعز فرع التربة، ع25*
- هيئة السوق المالية السعودية، نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، متوفر على الموقع الإلكتروني www.cma.org.sa
- وهابي خديجة، غلاب فاتح. (2021م). *واقع حوكمة الاستدامة الثلاثية ESG في الشركات التركية، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، مج5، ع2، ص54-72*
- يونس، نجا. (2021م). *أثر مستوى وجودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات -دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة بسوق المالي السعودي. مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، مج22، ع2021، ص1*

2.7. المراجع الأجنبية:

- Alareeni, Bahaaeddin & Hamdan, Allam. (2020). *ESG impact on performance of US S&P 500- listed firms. Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, 20, 1409-1428. 10.1108/CG-06-2020-0258.
- Aouadi, A. & Marsat, S. (2018). *Do ESG controversies matter for firm value? Evidence from international data*. J Bus Ethics, 151, 1027–1047. <https://doi.org/10.1007/s10551-016-3213-8>.
- Amel-Zadeh, A., and G. Serafeim. (2018). *why and how investors use ESG information: Evidence from a global survey*. Financial Analysts Journal 74 (3): 87–103.
- Amacha and Dastane.(2017). *Sustainability Practice as Determinants of Financial Performance: A Case of Malaysian Corporation*, *Journal of Asian Finance Economic and Business*, Vol. (4), No.(2)55- 68.
- Balatbat Maria.(2012).*ESG scores and its influence on firm performance: Australian evidence*, School of Accounting Seminar Series. Retrieved from [https://www.researchgate.net/publication/260907931 ESG Scores and its Influence on firm performance Australian Evidence#fullTextFileContent](https://www.researchgate.net/publication/260907931_ESG_Scores_and_its_Influence_on_firm_performance_Australian_Evidence#fullTextFileContent)
- Bernow, S., J. Godsall, B. Klempner, and C. Merten. (2019). *More than values: The value-based sustainability reporting that investors want*. McKinsey & Company. Available at: <https://www.mckinsey.com/business-functions/sustainability/our-insights/more-than-values-thevalue-based-sustainability-reporting-that-investors-want>.
- Boffo, R., and R. Patalano (2020), “*ESG Investing: Practices, Progress and Challenges*”, The Organization for Economic Co-operation and Development(OECD) Paris, www.oecd.org/finance/ESG-Investing-Practices-Progress-and-Challenges.pdf
- Chen Meng-tao, Yang Da-peng, Zhang Wei-qi, Wang Qi-jun, (2022). *How does ESG disclosure improve stock liquidity for enterprises — Empirical evidence from China*, *Journal of Environmental Impact Assessment Review*, Vol (98), <https://doi.org/10.1016/j.eiar.2022.106926>
- Cohen, J. R., and R. Simnett. (2015). *CSR and assurance services: A research agenda*. Auditing: A Journal of Practice & Theory 34 (1): 59–74.
- Christensen, Hans Bonde and Hail, Luzi and Leuz, Christian, (May 17, 2021). *Mandatory CSR and Sustainability Reporting: Economic Analysis and Literature Review European Corporate*

Governance Institute - Finance Working Paper No. 623/2019, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3427748>

- Euronext.(2022).ESG-Reporting-Guide,Retrieved,from <https://www.euronext.com/en/news/esg-reporting>
- Frederick J. Long & Syren Johnstone (2021). *Applying 'Deep ESG' to Asian private equity*, Journal of Sustainable Finance & Investment, DOI: 10.1080/20430795.2021.1879562
- Gunnar Friede, Timo Busch and Alexander Bassen.(2015). *ESG and financial performance: aggregated evidence from more than 2000 empirical studies*, Journal of Sustainable Finance & Investment, Vol (5)4,2015,P 210-233, <https://doi.org/10.1080/20430795.2015.1118917>
- Galbreath, Jeremy.(2013). *ESG in Focus: The Australian Evidence*, Journal of Business Ethics 118(3) DOI:10.1007/s10551-012-1607-9
- Gercek Ozparlak.(2022).*Does ESG Disclosure of Companies Impact Their Financial Performance?* .Economic and Financial Analysis of Global and National Developments Publisher: Ekin Yayinevi.
- Hansen D & Tranter B (2006). *Who are the shareholders in Australia and what are their ethical opinions? An empirical analysis. Corporate Governance: An International Review* 14: 23-32.
- Krueger, Philipp and Sautner, Zacharias and Tang, Dragon Yongjun and Zhong, Rui, (2021). *The Effects of Mandatory ESG Disclosure Around the World European*, Corporate Governance Institute – Finance Working Paper No. 754/2021, Swiss Finance Institute Research Paper No. 21-44, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3832745>
- Ioannou, Ioannis and Serafeim, George. (May 1, 2017). *The Consequences of Mandatory Corporate Sustainability Reporting* Forthcoming chapter in Oxford Handbook of Corporate Social Responsibility,Oxford University Press., Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3122406> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1799589>
- Muhammad Zahid, Haseeb Ur Rehman and Muhammad Anees Khan. (2019). *ESG In Focus: The Malaysian Evidence*, City University Research Journal, Vol. (09), No.(1)PP 72-84
- Mozaffar Khan (2019) Corporate Governance, ESG, and Stock Returns around the World, Financial Analysts Journal, 75:4, 103-123, DOI: 10.1080/0015198X.2019.1654299

- Monica Singhanian, Neha Saini(2021). *Quantification of ESG Regulations: A Cross-Country Benchmarking Analysis*. The Journal of Business Perspective 26(3):097226292110541 DOI: 10.1177/09722629211054173
- Nasdaq. (2019).ESG Reporting Guide 2.0 A Support Resource for Companies,Nasdaq, Retrieved from <https://www.nasdaq.com/ESG-Guide>
- Pareek Sanjay, Pasumarti Srinivas (2021). *ESG Reporting Practices in India, UK and USA: An International Comparison*. Turkish Journal of Computer and Mathematics Education, Vol.12 No.6(2021), 2984-3006
- Pérez-Gladish B, Benson K & Faff R. (2012). *Profiling socially responsible investors: Australian evidence*. Australian Journal of Management in press.
- Remmer Sassen, Anne-Kathrin Hinze & Inga Hardeck, 2016. Impact of ESG factors on firm risk in Europe, Journal of Business Economics, Vol (86), Pages 867–904 Retrieved from <https://link.springer.com/article/10.1007/s11573-016-0819-3>
- Richardson, A. J. (2009). *Regulatory networks for accounting and auditing standards: A social network analysis of Canadian and international standard-setting*. Accounting, Organizations and Society, 34(5), 571–588.
- The institute for corporate governance.(2018). Environmental, Social and Corporate Governance Practices in The Middle east and North Africa Region 2007-2017, Review of the S&P/HAWKAMAH ESG PAN ARAB Index.
- Thankom Arun, Claudia Girardone,Stefano Piserà (2021). *ESG issues in emerging markets and the role of banks*, Working Paper. Essex Finance Centre Working Papers, No 73: 08-2021
- The International Organization of Securities Commissions (IOSCO)(2021).Recommendations on Sustainability-Related Practices, Policies, Procedures and Disclosure in Asset Management, <https://www.iosco.org/library/pubdocs/pdf/IOSCOPD688.pdf>
- Wan Mohammad and Shaista Wasiuzzaman,2021. Environmental, Social and Governance (ESG) disclosure, competitive advantage and performance of firms in Malaysia, Journal of Cleaner Environmental Systems, Vol (2), 2021, 100015, <https://doi.org/10.1016/j.cesys.2021.100015>

3.7. المواقع الإلكترونية:

- www.carrotsandsticks.net
- www.worldbank.org
- www.sseinitiative.org/esg
- www.iosco.org
- <https://iri.hks.harvard.edu/csr>
- www.tadawul.com.sa
- www.vision2030.gov.sa
- www.esginvest.com
- www.msci.com
- www.cma.org.sa
- www.sama.gov.sa
- www.socpa.org.sa
- www.stats.gov.sa
- www.unpri.org
- www.ir.blackrock.com

جميع الحقوق محفوظة © 2023، الباحث/ محمد بن عبد الله الغملاس، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي

(CC BY NC)

Doi: <https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v4.46.11>